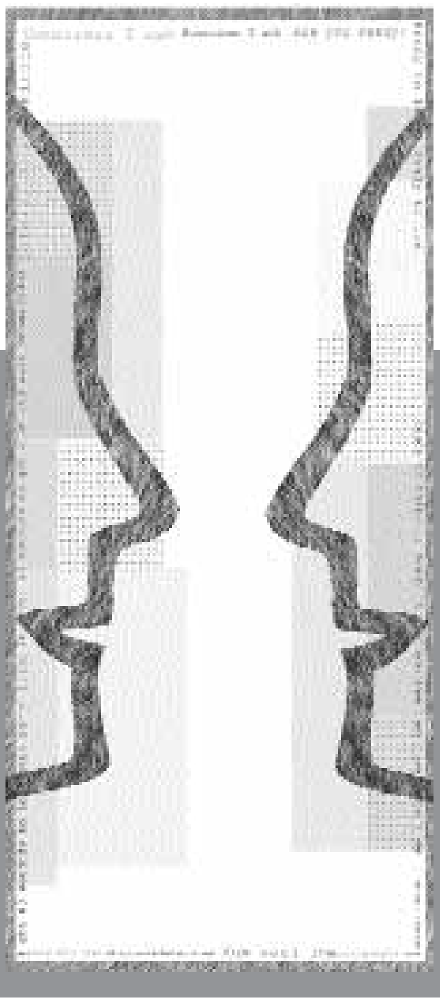

العشرين، ونتيجة لتزايد أعداد ونوعيات أفراد النخبة العربية المثقفة والمتخرجة من جامعات غربية ، برز التيار الليبرالي الذي ساد الحياة العربية (ولكن ليس بدون منافسة) طوال القرن العشرين ويمكن للمرء أن يعد كتاب علي عبد الرزاق (الإسلام وأصول الحكم-١٩٢٥) علامة بارزة لمرحلة فورة هذا الاتجاه الفاعل الذي ترك بصماته على الحياة السياسية والاجتماعية العربية مذاك. ولكن هذا لا يعني أن الاتجاه المعتمد على محاكاة الأنظمة الغربية قد فرض نفسه دون منافسين ، ذلك أن تنامي الحركات الأصولية والإصلاحية من ناحية، أدى إلى حالة من التنافس والصراع لم تزل بصماتها واضحة على تاريخنا المعاصر .

ملاحظات ختامية :

لن تخفق أية مراجعة ، مهما كانت عرضية ، لطبيعة الوعي العربي بالغرب وبمعطياته الثقافية والحضارية في إماطة اللثام عن تباينات كبيرة بين التيارات والمواقف الفكرية والسياسية الفاعلة في الوطن العربي واحد من أهم مسببات هذا التباين واللااتساق تجاه ما نطلق عليه "الغرب" أو "الحضارة الغربية" يعود إلى ما تعاني منه هذه التيارات والمواقف من اختلاف فكري وعقائدي متآصر بالموقف من الغرب ومنعكس في تذبذب مخل في الموقف من الغرب ومما يفد منه إن هذا التذبذب يؤول بالناظر من الشبيبة العربية إلى شعور لا مفر منه بالضبابية تجاه صورة الغرب كما هي متاحة في عالمنا ولكن على الرغم من هذه الضبابية، يؤول التمحيص إلى تشخيص ثلاثة تيارات رئيسية في طرائق الاستجابة للغرب : أولاً، التيار المتمادي بالانفتاح الذي آل بأصحابه إلى تقديس واحتضان كل معطيات الغرب بوصفه ذروة الحضارة العالمية في عصرنا الراهن (بحسب اعتقادهم) ؛ ثانياً، التيار المنغلق الذي دفع تقديسه للموروث وللتقليدي إلى ازدراء الحضارة الغربية وإغلاق جميع الأبواب أمامها بغض النظر عن ضرورات الحاجة إلى مبتكرات هذه الحضارة؛ ثالثاً، التيار التوفيقي الذي يدعي العقلانية المرتكنة على الاعتقاد بلا إمكانية عزل العالم العربي عن الغرب المتطور، داعياً إلى الانتقاء من معطيات الحضارة الغربية بحذر ودون الاضطرار إلى التضحية بالهوية الثقافية .

هذا هو الموقف الراهن كما يبدو حتى اللحظة كذلك ؛ ولكن هل هو إفراز اليوم فقط ؟ كلا، فمراجعة تاريخ العلاقة العربية بالغرب تؤكد (بدءاً بالعصر الذهبي لحركة الاستعمار الأوروبية) أن اللااتساق الذي يسمي المواقف العربية تجاه الغرب له جذور تاريخية تضرب في بدايات الاحتكاك بالعالم الغربي ، جيوشاً ومنتجاً وفكرا. وتبين مراجعة إعلانات أهم المفكرين العرب في طرائق استجابتهم وتعاملهم مع الغرب خلال القرنين الماضيين أن جذور الإشكالية لا تخص عصرنا بل هي جزء مما ورثناه من رجال مثل الطهطاوي والأفغاني وطه حسين وعلي الوردي .

الإشكالية الأكثر إلحاحاً اليوم هي إشكالية تربوية تتعلق بقضية التنشئة ومساعدة الأجيال الصاعدة على تطوير موقف عقلاني متسم بالاتساق والتماسك تجاه الغرب. التباين والضبابية واللااتساق ستعبّر جميعاً عن نفسها مرة ثانية في كتاباتنا وضخّنا الإعلامي وبرامجنا التربوية وحتى في سياساتنا الإدارية وهذا سوف ينعكس سلبياً على أولادنا وأحفادنا لهذا يتوجب التنسيق من أجل حد أدنى من الاتفاق والتناغم بين المعنيين من سراة الثقافة العربية والحركات السياسية المعاصرة أول واجباتنا هو وضع حد للفوضى في الموقف العربي تجاه الغرب، هذه الفوضى المنعكسة على نحو مؤلم في وسائل الإعلام والإعلانات والكتابات وغيرها وعليه، للمرء أن يرى ضرورة اضطلاع إحدى المؤسسات العربية الشاملة بالمبادرة إلى الاستئناس بآراء وأفكار أهم المفكرين العرب والمؤسسات الثقافية العربية الكبرى على طريق تقديم التوجيهات والتوصيات الموحدة في المناهج المدرسية، إضافة إلى وسائل الإعلام وقنوات النشر، لكي لا نورث أبناءنا ما ورثنا من إشكالات في نظرتنا إلى الغرب■

* كاتب وباحث أكاديمي عراقي
maldaami@yahoo.com

القضية الفلسطينية أمام مخاطر «نكبة» جديدة!

عبد المالك سالمان*

■■ تقف القضية الفلسطينية اليوم أمام مفترق طرق تاريخي ، وتواجه مخاطر جدية تهدد بتصفية القضية وخروجها من مسار التاريخ إلى زوايا الإهمال والنسيان وإسقاطها من أجندة الاهتمام الدولي، وذلك في ضوء انفجار الاقتتال العبثي بين الأشقاء الفلسطينيين في غزة ليوجه الفلسطينيون بأنفسهم سهام الموت إلى قضيتهم التاريخية العادلة لم يتعرض شعب في التاريخ الحديث لمخططات مؤامرة وتواطؤ دولي صريح ضد حقوقه المشروعة والعادلة كما تعرض الشعب الفلسطيني، وكل ذلك في سبيل التكفير عن "عقدة الذنب" الأوروبية الغربية تجاه اليهود ليكون الفلسطينيون هم ضحية سعي الغرب لإرضاء اليهود والتعويض عليهم بسبب الاضطهاد والمعاناة والتهميش والعزل الذي تعرضوا له في القارة الأوروبية وبلغ ذروته في العهد الهتلري النازي في ألمانيا وفي ضوء ذلك، ناضل الشعب الفلسطيني طويلا لكي يثبت ان هناك ظلما تاريخيا قد وقع عليه من جراء وعد بلفور البريطاني الذي ساندته القوى الاستعمارية الغربية، والذي منح اليهود حق إقامة دولة لهم على أنقاض الشعب الفلسطيني وفوق أرضه التاريخية في فلسطين وحينما أقر الغرب أخيرا، واعترفت أميركا، بعد طول تمنع وإنكار بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة فلسطينية على أرضه، كانت الطامة الكبرى أن يتجه الفلسطينيون بأنفسهم الى تبديد هذا الانجاز المعنوي والسياسي والتاريخي عبر الاقتتال والتناحر الداخلي فيما بينهم ليعطوا الفرصة لأعدائهم في اسرائيل والغرب للزعم بأن هذا الشعب لا يستحق اقامة هذه الدولة، وان اقامتها ستكون خطرا على (أمن اسرائيل) الذي يعتبر بمثابة "قدس الأقداس" في المنظور الأوروبي ـ الأميركي (الغربي) للصراع بين العرب واسرائيل■■

■ ربما من المبكر الإفراط في التشاؤم بشأن مصير القضية الفلسطينية في ضوء الأزمة المحتدمة بين حركتي "فتح"، و"حماس" حاليا في غزة، لأن هناك بعض الجهود والمساعي المبذولة بهدف اعادة خطاب العقل الى الرؤوس الساخنة أو الحامية، وبأمل أن يدرك الجميع عواقب الدرك المظلم الذي ينحدرون إليه جميعا إذا استمروا في التقاتل من أجل الأمجاد الوقتية الوهمية وفتات المزايا والامتيازات التافهة والعبثية في ظل سلطة واقعة تحت هيمنة وبراثن الاحتلال، فيما الاحتلال ذاته انتهز الفرصة ليصب جام أسلحته فوق رؤوس الجميع في غزة بأمل تأجيج نيران الفتنة وإلهابها وإسقاط الجميع في نهاية المطاف إن هذه لحظة تاريخية ليس فقط من أجل مراجعة النفس والتوقف عن الحسابات الخاطئة في حديث الذات الفلسطينية ، ولكنها أيضا لحظة حاسمة لدق نواقيس الخطر بشأن العواقب الوخيمة التي تتهدد المصير الفلسطيني فيما إذا لم تنجح القيادات الفلسطينية في الارتفاع الى مستوى المسئولية التاريخية والوطنية والترفع عن الصغائر من الأمور، والانتباه إلى الأخطار الكبرى التي تهدد مصير القضية الفلسطينية وتنذر بإنزال "نكبة" جديدة (لا قدر الله) بعد نحو ٦٠ عاما من النكبة الكبرى، نكبة .. تعيد النضال الفلسطيني عشرات السنين إلى الوراء، وتدخل القضية الفلسطينية في مرحلة تيه تاريخي جديد وتصفية شاملة تحقق الأهداف الصهيونية من الإجهاز على الطموحات والأماني الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني ولعل من المهم هنا الحديث عن ملامح هذه المخاطر المصيرية المستقبلية التي تهدد القضية الفلسطينية إذا استمرت محنة الشقاق الفلسطيني كما ظهرت ملامحها في نزاع "فتح"، و"حماس" في قطاع غزة مؤخرا، وهو ما يمكن أن نجمله في النقاط التالية: أولا: إن فشل مشروع الشراكة السياسية بين حركتي "فتح"، و"حماس"، الذي أسفر عن تشكيل حكومة وحدة وطنية بعد اتفاق مكة الذي رعته المملكة العربية السعودية، يهدد الصيغة المستقبلية للتعايش السياسي السلمي بين الفلسطينيين، بما يكرسه هذا من اعتماد لغة السلاح سبيلا لحسم الخلافات السياسية بدلا من الحوار الوطني وصيغ التسوية السياسية. وهو طريق أو نهج لا مستقبل له سوى حصاد الهشيم من الدمار والخراب والعار والثأر وانشغال الفلسطينيين بتصفية الحسابات الثأرية فيما بينهم عن الصراع مع العدو الذي يتربص بهم جميعا وفي كل الصراعات الأهلية الدموية يخسر الجميع، ولا يفيقون من سكرة أوهام الحسم العسكري إلا بعد دفع أثمان باهظة تكرس مرارات نفسية مفجعة ربما تؤسس لصراعات دموية تالية ومن هنا مخاطر سيادة "خطاب الدم" في الصراع السياسي أو الخلافات بين الفلسطينيين، وعبثية الاعتقاد بالقدرة علي الاقصاء والحسم العسكري لأن هذا يفقد الفلسطينيين الميزة الكبرى التي ميزتهم عبر سنوات نضالهم الطويلة والصعبة وهي تقديس "حرمة الدم الفلسطيني" وتكريس مبدأ أن البندقية الفلسطينية يجب أن تكون مصوبة فقط نحو الأعداء الذين اغتصبوا الأرض وأهدروا الحقوق وشردوا الشعب واستمروا في إنكار الوجود الفلسطيني إن تصدير الصراع والقتال الى داخل الساحة الفلسطينية كان حلما طالما سعت اليه اسرائيل طويلا، ولكنها فشلت باستمرار وخاصة في عهد الرئيس ياسر عرفات وقيادة "حماس" التاريخية للشيخ أحمد ياسين، ولكنها بدأت تحقق بعض النجاحات عبر اختراقات مشبوهة لصفوف بعض العناصر الفلسطينية في السنوات الأخيرة ، ومن هنا يجب ضرورة الانتباه لهذا الخطر الأعظم في الصف الفلسطيني قبل فوات الأوان. ثانيا: ان السقوط في فخ الاقتتال الداخلي والعجز عن تحقيق التفاهم السياسي بين الفصائل الفلسطينية يقدم أكبر خدمة لأعداء القضية الفلسطينية، فهو يجهز على الفكرة الناصعة التي طالما رددها الفلسطينيون من قدرتهم على بناء نموذج ديمقراطي يعتمد لغة الحوار السياسي سبيلا لحل الخلافات استنادا الى تقاليد "حرمة الدم الفلسطيني" ولسوف يقدم العجز الفلسطيني عن الاحتكام الى القواعد الديمقراطية في الممارسة السياسية بعد أن نجحوا في تنظيم واحدة من أكثر الانتخابات البرلمانية العربية نزاهة ومصداقية وشفافية، دليلا على عدم قدرة الفلسطينيين على إقامة كيان ديمقراطي، وستسارع الدعاية الصهيونية المضللة مدعومة بالمؤازرة الأميركية المعهودة الى الزعم بأن تمكين الفلسطينيين من إقامة دولة سيجعلهم يقيمون "كيانا إرهابيا" على حدود اسرائيل يهدد أمنها، وهو ما لا يمكن القبول به، لأن الفلسطينيين يعانون "تخلفا مزمنا" يحتاج الى عشرات السنين لتأهيلهم للتعامل مع لغة الحضارة العصرية في الحوار والخطاب السلمي والتفاهم الديمقراطي وبذلك سيقدم الفلسطينيون بأنفسهم وبأيديهم لأعدائهم الذرائع للتملص من الاعتراف بحقوقهم، ويمنحون اسرائيل حججا اضافية للإمعان في الأعمال العدوانية من أجل التصدي للمخاطر "الارهابية" التي يشكلها الفلسطينيون، حسب زعمها، على أمنها "قدس الأقداس". ثالثا: بالإضافة إلى التملص الإسرائيلي – الأميركي المتوقع من الاقرار بالحقوق والأماني العادلة للشعب الفلسطيني في اقامة دولته المستقلة في الضفة وغزة والقدس المحتلة، لن يكون مستغربا أن ينسحب الأوروبيون من ابداء الاهتمام بالقضية الفلسطينية، وهم الذين سعوا لإقناع الأميركان بضرورة ايجاد حل للقضية الفلسطينية إن لم يكن من أجل انصاف الفلسطينيين فعلى الأقل من باب تأمين حماية وجود اسرائيل وتوفير الأمن لها في المنطقة العربية اذ سيجد الأوروبيون في الاقتتال الفلسطيني الذريعة للتنصل من مسئولياتهم التاريخية بشأن نكبة الشعب الفلسطيني، فالقضية الفلسطينية تظل "قضية أوروبية بامتياز" لأنها محنة شعب نجمت عن سعي الأوروبيين للتخلص من عقدة ذنبهم تجاه اليهود، وخاصة أن الأوضاع السياسية في أوروبا تتجه نحو اليمين السياسي الذي يعبر عن مظاهر كراهية تجاه العرب والمسلمين ويبدي تعصبا محموما لكل ما هو اسرائيلي وصهيوني وفي ظل هيمنة الغرب الأوروبي والأميركي على النظام الدولي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي ظل عدم بروز نظام دولي جديد متعدد الأقطاب يعيد التوازن الى الساحة الدولية خلال العقود القادمة ، ربما حتى منتصف القرن الحادي والعشرين ، فإن ذلك يهدد بإسقاط القضية الفلسطينية من أولويات الأجندة العالمية، وتهميشها لتصبح قضية منعزلة يترك النظام الدولي فيها لاسرائيل بتفوقها العسكري والتكنولوجي حرية التصرف بشأنها والاستمرار في المراوغة والتسويف إلى ما لا نهاية.

رابعا: إن استمرار الاقتتال الفلسطيني وغياب الوحدة الوطنية ينذر بما هو أوخم على الصعيد العربي، فهناك مخاطر تفاقم مظاهر "الاستقالة" العربية من الشأن الفلسطيني وبعد أن رأينا تراجعا عربيا في الاهتمام بمصيرية القضية وتحمل المسئولية السياسية والتاريخية الجماعية العربية تجاه القضية الفلسطينية تحت شعارات "استقلالية القرار الفلسطيني"، و"ما يقبل به الفلسطينيون نقبل به".. الخ، يمكن ان يوفر الانقسام الفلسطيني الذريعة لمن يريدون التنصل من الالتزام القومي تجاه القضية الفلسطينية لان يجدوا العذر والمبرر لذلك وربما شكلت مبادرة السلام العربية آخر مظاهر الالتزام الجماعي العربي تجاه القضية وخاصة ان اسرائيل تعمل على إجهاضها وعرقلتها بشتى السبل لأنها مبادرة تسعى لإقامة دولة فلسطينية في حدود عام ١٩٦٧، وهو ما تريد اسرائيل تفاديه والقفز عليه بمشاريعها الاستيطانية التوسعية في الضفة الغربية، والقدس الشرقية، وتحاول أن تأخذ من المبادرة العربية فقط "ثمرة التطبيع" وإذا استمر الانقسام الفلسطيني فقد تدخل المبادرة العربية في غياهب المجهول في ظل تعنت ومراوغة اسرائيلية وتواطؤ أميركي وتجاهل أوروبي وبروز الفتور العربي وغياب الحماس لأن الأوضاع الفلسطينية المضطربة لا تساعد الجانب العربي على التركيز في دفع النظام الدولي لمساندة مبادرة السلام العربية. وهناك مخاطر أخرى، فقد تصاب الأطراف العربية المهتمة بتحقيق الوفاق الفلسطيني وتسوية الخلافات الفلسطينية باليأس والإحباط نتيجة تكرار الفشل العربي في رأب الصدع الفلسطيني وعدم احترام الفلسطينيين لتعهداتهم والتزاماتهم واتفاقياتهم التي يوقعونها برعاية عربية، وهو ما يهدد بعزلة الفلسطينيين في محيطهم العربي وسندهم الرئيس مهما كانت التحفظات على تراجع الدعم العربي للقضية الفلسطينية في السنوات الأخيرة خامسا : إن الإخفاق الفلسطيني في تسوية الخلافات بين "فتح"، و"حماس"، يهدد بانفجار أوضاع فوضوية داخل غزة وربما تمتد إلى أجزاء من الضفة الغربية، وهي أوضاع تنذر بأوخم العواقب على الوضع الفلسطيني، وتهدد ببزوغ سلسلة لامتناهية من القوى والتنظيمات المتطرفة التي يصعب السيطرة عليها، فتسود حالة من الفلتان الأمني والسياسي والعنفي، ويمهد ذلك الطريق لاسرائيل وقوى خارجية أخرى لاختراق الصفوف الفلسطينية وتغذية مظاهر العنف والتطرف داخلها على نحو يخلق فوضى هدامة وحالة متواصلة من الاضطراب الغامض والمتمادي وترتكب القوى السياسية الدولية والإقليمية خطأ سياسيا خطيرا بمحاولتها ابعاد حركة حماس عن الساحة السياسية سواء عبر الحصار أو تحميلها مسئولية إخفاق الحكومة التي ترأسها فحماس المعتدلة التي تحاول التكيف مع المناخ السياسي حاليا ، ربما تتفكك إلى سلسلة من المنظمات الصغيرة التي تتبنى خطابات متطرفة ونزعات إرهابية غير مسيطر عليها ، ولاسيما أن هناك مظاهر لظهور تنظيمات موالية لتنظيم "القاعدة" ، أو تستلهم خطابه الأيديولوجي قد بدأت تنتشر في غزة ، ومنها جماعة ما يسمى "جيش الإسلام"، التي تختطف الصحفي البريطاني جونستون في غزة وتطالب بمبادلته بأحد قادة المنظمات الأصولية المتطرفة في لندن "أبوقتادة" وفي ظل أجواء الحصار والعزلة الدولية واليأس والاحباط سوف يجد الخطاب المتطرف للجماعات والمنظمات الأصولية المتطرفة آذانا صاغية في صفوف الشباب الفلسطيني المشتعل غضبا ويأسا وإحباطا ، وهي منظمات سوف تتبنى خطاب العنف والجهاد المسلح ضد الاحتلال بما يدخل المنطقة كلها في دوامة عنف ودماء لا تنتهي لذلك يخطئ من يتصورون أن إسقاط "حماس" أو اغتيال قياداتها السياسية الحالية سيكون هو طريق الخلاص ، بل على النقيض من ذلك ، فإن اسقاط الشراكة السياسية بين "حماس"، و"فتح"، وعدم احتواء "حماس"، داخل مظلة منظمة التحرير الفلسطينية والقبول بها شريكا في المسئولية السياسية، يهدد بدفع "حماس" نحو التشدد وصعود الجناح المتشدد فيها إلى قمة القيادة وإضعاف الجناح المعتدل فيها، وهو ما سيفضي إلى تغذية خطاب التطرف في صفوف قواعد "حماس" وعموم غزة في ظل مناخ يشهد صعودا في المد الاسلامي وتناميا للخطاب الاصولي المشوش الذي يتغذى على مشاعر الإحباط في المناخ العربي والإسلامي بسبب وطأة وشدة الهجمة الاستعمارية الغربية الجديدة ضد العرب والمسلمين ومحاولات وصم "الإسلام" بالإرهاب، فضلا عن إخفاق مشاريع التنمية والنهوض الحضاري وانتشار البطالة في صفوف الشباب وغياب آفاق واعدة للمستقبل فإذا أضفنا إلى ذلك الشعور بالظلم التاريخي والإحساس بالاضطهاد العالمي كما يشعر به الشعب الفلسطيني، واخفاق المسار السياسي الذي قادته حركة "فتح" من تبني خيار التسوية السياسية بعد توقيع اتفاقيات "أوسلو" في تحقيق الطموحات والأماني المشروعة للشعب الفلسطيني، فإن الاتجاه إلى التطرف أو الوقوع في براثنه سيكون هو الطريق المتاح أمام الشباب الفلسطيني، مما يهدد بتحويل قطاع غزة، والواقع الفلسطيني إلى بركان عنف وتطرف وفوضى ستدفع كافة الأطراف ثمنه غاليا ومن هنا، نقول : إن التصدي لهذه المخاطر جميعا ليس مسئولية فلسطينية وحسب وإن كانت المسئولية الأولى تقع على عاتق الفلسطينيين أنفسهم في مساعدة أنفسهم وشعبهم لتجنب السيناريوهات المجهولة الخطيرة والمظلمة التي تنتظرهم فيما لو استمر الشقاق والصدام والاقتتال فيما بينهم، ولكنه أيضا مسئولية عربية لا يمكن التنصل منها أخلاقيا وسياسيا وأمنيا ومصيريا ومبدئيا، فضلا عن المسئولية الدولية والاسرائيلية، فلن يسلم أحد من مخاطر زيادة نزعات التطرف في صفوف الشعب الفلسطيني فبركان الغضب سوف يطال الجميع ومن هنا يجب أن ينتبه الجميع الى هذه المخاطر والتحرك لمساعدة الفلسطينيين على الخروج من هذا المأزق السياسي ووضع نهاية للحصار المالي والاقتصادي التجويعي المفروض ظلما وعدوانا على الشعب الفلسطيني قبل أن تنفجر الأوضاع على نحو لا يمكن السيطرة عليه، ويهدد أمن واستقرار كافة الأطراف في اسرائيل والمنطقة العربية والغرب والنظام الدولي بأسره■

* كاتب وباحث في العلوم السياسية